



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: <http://www.jtuh.tu.edu.iq>

Japanese- Kingdom of Saudi Arabia Economic Relations 1971-1981

Asst. Prof. Dr. Hassan Ali
Khader

Usama Abdulkalik Ayyed

* Corresponding author: E-mail: amir.bahat@tu.edu.iq

Keywords:

In
fi
C
M
F

ARTICLE INFO

Article history:

Received 26 July. 2020

Accepted 9 Aug 2020

Available online 2 June 2021

E-mail

journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.iq

E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

Journal of Tikrit University for Humanities

A B S T R A C T

The topic of Japanese-Saudi economic relations is of great importance, as it is one of the complementary studies that many researchers began to understand and study the issue of relations between them. The decade of the seventies of the twentieth century represents the summit of relations between Japan and the Kingdom of Saudi Arabia, as the October 1973 war is of great importance in changing Japanese foreign policy towards Arab issues, especially the Arab (Israeli) conflict, as the effect of the Arabs' use of oil as a weapon on the Japanese economy and its concerns on the security of oil supplies to it, it made it, for the first time, stand with Arab issues against the will of the United States of America, which has dominated Japanese foreign policy since its occupation. In 1945, compared to Japan's position on the Suez Crisis in 1967, its position on the October War was a turning point in its foreign policy. The rapprochement between Japan and the Kingdom of Saudi Arabia increased after the October War, reaching its summit in 1976, and Japan was again shocked in the second oil crisis in 1979 with the fall of the Shah of Iran, the event that affected Japanese oil supplies from Iran and its mega projects there, an event that affected positively. On its relationship with the Kingdom of Saudi Arabia, which stood with Japan to compensate for the shortfall in oil supplies by increasing oil exports to it. The economic aspect represented the basis of their relations, and the occupation of oil was of the utmost importance in foreign trade, as we find Japan, and since its independence in 1951, it sought to obtain oil concessions in the Arabian Gulf and was able to obtain its first concession in the Kingdom of Saudi Arabia if its political relations in the Arabian Gulf were built on The basis of economic interests.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: <http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.6.2021.14>

العلاقات الاقتصادية اليابانية – السعودية 1971-1981

أ.م.د. حسن علي خضير

اسامة عبدالخالق عايد

الخلاصة:

بدأت العلاقات بين اليابان والمملكة العربية السعودية منذ بداية القرن العشرين اذ بدأت كزيارات غير رسمية لشخصيات يابانية وتطورت الى زيارة وفد رسمي ياباني لترسيم العلاقات السياسية بين البلدين

, اذ بدأت البضائع اليابانية الدخول الى المملكة بعد عام 1930 . اتسمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال فترة البحث بالقوة اذ شكل العامل الاقتصادي العمود الفقري للعلاقة بينهم , اذ سجلت تبادل تجاري كبير خلال سبعينيات القرن العشرين شملت حصول اليابان على امتيازات نفطية داخل الاراضي السعودية واستيراد المملكة العربية السعودية البضائع والمصنوعات اليابانية كذلك اقامة مصانع حيوية داخل السعودية بخبرات يابانية وشملت ايضا نقل الخبرات اليابانية الى العامل السعودي من خلال المعاهد التدريبية . هذه العلاقة الاقتصادية القوية انعكست على موقف السعودية خلال فترة حضر النفط العربي عام 1973 وسعت الى استثناء اليابان من الحضر ولقد نجحت بذلك . لقد ازداد التقارب بين اليابان والمملكة العربية السعودية بعد حرب تشرين ليصل الى قمته في عام 1976 , لتصدم اليابان من جديد في ازمة النفط الثانية عام 1979 بسقوط شاه ايران الحدث الذي اثر على امدادات النفط اليابانية من ايران وعلى مشاريعها العملاقة فيها , الحدث الذي اثر ايجابا" على علاقتها مع المملكة العربية السعودية التي وقفت مع اليابان لتعويضها النقص الحاصل في امدادات النفط بزيادة التصدير النفطي اليها

المقدمة

إن لدراسة موضوع العلاقات الاقتصادية اليابانية السعودية أهمية بالغة ، فهي تعد من الدراسات التكميلية التي بدأها العديد من الباحثين لفهم ودراسة موضوع العلاقات بينهم . اذ يمثل عقد السبعينيات من القرن العشرين قمه العلاقات بين اليابان والمملكة العربية السعودية , اذ تعد حرب تشرين عام 1973 ذات اهمية بالغة في تغير السياسة اليابانية الخارجية اتجاه القضايا العربية ولاسيما الصراع العربي (الاسرائيلي), اذ اثر استخدام العرب النفط كسلاح على الاقتصاد الياباني ومخاوفها على امن امدادات النفط اليها جعلها ولأول مرة تقف مع القضايا العربية ضد ارادة الولايات المتحدة الامريكية التي سيطرت على السياسة الخارجية اليابانية منذ احتلالها عام 1945, مقارنة مع موقف اليابان من ازمة السويس عام 1967 فان موقفها من حرب تشرين يعد نقطة تحول في سياستها الخارجية .

لقد ازداد التقارب بين اليابان والمملكة العربية السعودية بعد حرب تشرين ليصل الى قمته في عام 1976 , لتصدم اليابان من جديد في ازمة النفط الثانية عام 1979 بسقوط شاه ايران الحدث الذي اثر على امدادات النفط اليابانية من ايران وعلى مشاريعها العملاقة فيها , الحدث الذي اثر ايجابا" على علاقتها مع المملكة العربية السعودية التي وقفت مع اليابان لتعويضها النقص الحاصل في امدادات النفط بزيادة التصدير النفطي اليها..

لقد مثل الجانب الاقتصادي اساس العلاقات بينهما وشغل النفط الاهمية القصوى في التجارة الخارجية اذ نجد اليابان ومنذ حصولها على استقلالها عام 1951 سعت للحصول على امتيازات نفطية في الخليج العربي واستطاعت من الحصول على اول امتياز لها في المملكة

العربية السعودية اذا بنيت علاقاتها السياسية في الخليج العربي على اساس المصالح الاقتصادية .

اولاً: مفهوم التجارة الخارجية اليابانية:

تعد اليابان واحدة من اهم الدول الصناعية الكبيرة التي اخذت دورها بعد الحرب العالمية الثانية, فقد سعت لتعزيز مكانتها مع دول العالم المختلفة مستثمرة التوجه الدولي ولاسيما الخليجي نحو بضائعها.

اليابان بلد يفتقر للمواد الاولية , لكنه استطاع وبنجاح توظيف استثمارات المواد الاولية الوطنية والاجنبية ثم اعاد تصديرها الذي مثل مرحلة الترانزيت الانتاجي. الذي جعل من اليابان تشكّل احدى اهم الدول المتقدمة اقتصاديا, والتي استطاعت ان توظف الاختراعات والاكتشافات الحديثة باتجاه دفع عجلة التطور والتنمية. خلال الفترة 1962-1971 تضاعف الانتاج الصناعي (300) مرة وبذلك اصبحت ثالث قوة اقتصادية في العالم و لقد انعكس هذا التطور السريع على مجال التجارة الخارجية اذ مثل (26%) من مجموع الانتاج القومي الاجمالي⁽¹⁾.

ان العوامل الدافعة والمنشطة لهذا التطور في مظهرها الخارجي عوامل ضغط الا ان اليابان استطاعت ان تستثمر هذه العوامل لصالح التقدم الاقتصادي في البلاد. ولاسيما انها تعد ثالث دولة في الكثافة السكانية الذي شكل قوة عاملة بعدد كبير والذي جعل كلفة الانتاج قليلة, ومن جانب عامل طبيعة الارض وما تحويه من قلة الموارد الاولية قد دفعت اليابانيين الى عمل المستحيل من اجل توفير كميات كبيرة منها واستثمارها في التقدم الاقتصادي, كذلك ادى عامل نظام الادارة في المنشآت الانتاجية الذي اعتمد مبدأ تنظيم العمل الجماعي الذي على اساسه تدفع الاجور وهذا يعني حساب الانتاجية على المجموع وليس الفرد, هذا العامل شكل احدى الحلقات المهمة في التنمية والتطور الاقتصادي, فضلا عن اهتمامها بعد الحرب العالمية الثانية بالجانب الاقتصادي من دون غيرها⁽²⁾.

اعتمدت اليابان في امداد الصناعات الخفيفة والثقيلة على الحديد الخام والسكراب المستورد الذي مثل المرتبة الاولى باستثناء النفط - من مجموع قيمة الاستيرادات الكلية, اذ وصل الى نسبة (38,7%). لقد قابل استيراد المواد الخام بأنواعه تحقيق فائض اقتصادي من خلال عملية التصنيع وتصدير الصناعات الجاهزة اذ ارتفعت صادراتها من المكائن ومعدات النقل الى (11) مرة اذ مثلت (91%) عام 1979 من مجموع صادراتها كما زاد انتاج السيارات بأنواعها واصبحت تشغل (30%) من مجموع الانتاج العالمي وازدادت الى السيارات

والمكائن جاءت اجهزة التلفاز الملون الذين ساهموا بانخفاض الفتور الاقتصادي التي صابت العالم خلال السبعينيات (3).

شغل استيرادات الطاقة في اليابان المرتبة الاولى في قائمة المستوردات القومية اذ شكل النفط نسبة (78%) من مجموع الاستيرادات الطاقة في اليابان ويحتل نسبة (70%) من احتياج اليابان من الطاقة وتعد اليابان اكبر مستورد للنفط، ومن الجدير بالذكر ان اهم الدول المصدرة للنفط الى اليابان هي المملكة العربية السعودية اذ تمثل نسبة (35%) من مجموع استيرادها النفطي، وفي الوقت نفسه يمثل الخليج العربي نسبة (65%) من مجموع استيراد اليابان النفطية، ان اهم الاسباب التي جعلتها تستورد النفط من الخليج العربي هي :هدفها الى ايجاد موازنة تجارية مع دول المنطقة وجود علاقات استثمارية منذ ستينيات القرن العشرين بين اليابان ودول المنطقة والتنوعية الجيدة لنفط الخليج العربي واخيرا القرب النسبي لطرق امدادات النفط الخليجي (4).

لقد وفرت اليابان المستلزمات الضرورية والاساسية لتنظيم التجارة الخارجية ومنها مؤسسات لتسهيل العلاقات التجارية الخارجية بينها ودول العالم وسوق الاستيراد الدولي لتشجيع استيراد المواد الخام من العالم، كذلك النقل شغل مكانة عالية في التجارة الخارجية ومنها النقل البحري الذي مثل نقل ذات تكلفة واطئة وايضا العمليات التابعة للنقل منها الخزن والتعبئة والشحن والتغليف (5).

اهتمت اليابان بالخدمات المصرفية لما لها من اهمية كبرى في عمليات التبادل التجاري ومن اهم البنوك هو بنك طوكيو الذي بلغ مقدار التبادل المالي فيه خلال المدة 1974-1981 ب (4,9) بليون ين. وبالرغم من كبر حجم التجارة الخارجية والفائض التجاري المحقق الا ان الميزان التجاري (6) مثل حالة عجز متأرجح للأسباب ومنها ارتفاع تكاليف الخدمات ومقدار التحويلات الخارجية كساد في الانتاج والمصالح والاعمال و ضعف السياسة الادارية والمالية. ان اهم الدول التي مثل الميزان التجاري الياباني عجزا معها هي المملكة العربية السعودية واندونيسيا والامارات العربية المتحدة بسبب الاستيرادات النفطية منهم، واستراليا بسبب استيراد الحديد الخام والسكراب (7) .

في بدايات الثمانينيات من قرن العشرين لم تعد اليابان من الدول الخالية من الهزات والمشاكل الاقتصادية اذ بدا الاقتصاد الياباني في عام 1981 يتعرض لمشكلات اقتصادية وتجارية ادت الى هبوط في معدلات حجم التبادل التجاري الخارجي ومن اهم هذه المشاكل هي منافسة اليابان تجاريا من قبل بعض دول الشرق الاقصى وتبعية الاقتصاد الياباني للمواد الخام

الاجنبي ومشاكل التنظيم والتنافس مع نقابات العمال وفرض قيود على الصادرات اليابانية من قبل الدول الغربية وبعض الدول النامية واخيرا تفاقم مشاكل تلوث البيئة في اليابان⁽⁸⁾.

اعتمدت اليابان على التجارة الخارجية في تنفيذ سياستها الاقتصادية لضمان الامن القومي والمصالح اليابانية وقد بدأت بترجمة قوتها الاقتصادية الى نفوذ اقتصادي سياسي على المستوى الدولي عن طريق تشجيع التعاون مع الدول الاخرى عن طريق العلاقات الثنائية او من خلال المنظمات الدولية ومن ضمن الادوات التي شاركت بها من اجل التعاون الدولي المشترك هي تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية والتقنية للدول النامية التي تزود اليابان بنسبة كبيرة من حاجاتها من المواد الاولية ومن ضمنها دول الخليج العربي⁽⁹⁾.

لا تعتبر المساعدات الاقتصادية الوسيلة الوحيدة من اجل توطيد التعاون الاقتصادي المشترك فقد ادى التعاون الفني دورا "كبيرا" ولاسيما في فترة السبعينيات من القرن العشرين في دول الخليج العربي واغراض التعاون الفني هي مد الدول النامية بالمهارات الفنية والادارية لتطوير الخبرات البشرية وزيادة الانتاجية ودعم البحث العلمي ورفع المستويات الفنية، بذلك شاركت اليابان في دعم التنمية الاقتصادية الدولية وتحسين مستوى حياة الشعوب وتوفير الخبرات والمهارات في مجالات الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والصناعات الخفيفة⁽¹⁰⁾.

استطاعت اليابان خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين ان تطور صناعاتها وان تنافس الدول الصناعية العظمى مثل الولايات المتحدة الامريكية اذ اخترقت حواجز صناعة السفن والسيارات واصبحت الدولة الاولى المصدرة للسيارات في العالم كما استطاعت من التمكن من السيطرة على الثورة الصناعية الثالثة المسماة (ثورة المعلومات) اذ استطاعت من صناعة الاجهزة السمعية ومعدات الاتصال والكمبيوتر واشباه المواصلات ومجموعة الاجزاء الالكترونية⁽¹¹⁾.

رغم كل هذا التقدم الصناعي والثورة الصناعية وصعودها الى مصافي الدول الكبرى والمتقدمة الا انها استمرت بمعاناتها من نقص كبير في الموارد الاولية ومصادر الطاقة الامر الذي جعل اقتصادها معتمدا على المصادر الخارجية لسد النقص لديها كذلك كانت هنالك مشكلة اخرى عانت منها وهو تصريف الكم الهائل من المنتجات عبر الاسواق العالمية لتفادي الركود الاقتصادي⁽¹²⁾.

عدت هاتان المشكلتان محفز قوي للسياسة الخارجية اليابانية من هنا جاءت اهمية منطقة الخليج العربي لها كونها تتوفر فيها مصادر الطاقة المهمة (النفط) واسواق كبيرة وواسعة لتصريف البضائع لذلك نمت وتوسع التجارة بين اليابان ودول الخليج العربي من التجارة المتبادلة في الاستيراد والتصدير⁽¹³⁾.

لقد جاءت أهمية الخليج العربي أيضا في مجال المشاريع الاستثمارية فقد شهدت المنطقة طفرة كبيرة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية اليابانية لاسيما بعد سنة 1973 اذ شاركت الشركات اليابانية في عدد من المشاريع الكبيرة في الخليج العربي ولاسيما المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة كما قامت بتنفيذ عدد من مشاريع البنية الاساسية مثل الطرق والجسور وغيرها من المشاريع المهمة الكبيرة⁽¹⁴⁾.

عند النظر الى التطورات التي حصلت في التجارة اليابانية الخارجية خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين نلاحظ الاهمية المتزايدة التي حظت بها تجارة اليابان مع دول الخليج فقد زادت عملية الاستيراد في ما يتعلق باليابان اذ سجلت ما يقارب (11,042) مليون دولار عام 1975 بنسبة (19%) و (24,561) مليون دولار عام 1979 بنسبة (23%) و (33,598) مليون دولار عام 1981 بنسبة (26%)⁽¹⁵⁾. ان هذا يعني ان حصة دول الخليج اصبحت تضاهي وربما تجاوزت حصة الدول العظمى التي تعاملت مع اليابان في تجارتها الخارجية⁽¹⁶⁾.

برزت المملكة العربية السعودية باعتبارها أهم مورد النفط الخام لليابان والبلدان التي كان مستوى المشاركة المتعددة الأطراف فيها أكثر بروزاً. في الوقت الذي تدخل فيه كلتا الدولتين ضمن إطار الأمن الأمريكي ، لم يواجه صناع السياسة والشركات اليابانية أي عقبات سياسية كبرى من الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاستثمارات وازدادت أنشطة الاستثمار مع اشتداد التنافس على الموارد النفطية من مستوردين آسيويين آخرين⁽¹⁷⁾.

استحوذت المملكة العربية السعودية على الجزء الاكبر من الصادرات الى اليابان بنسبة (14 %) من مجمل تجارة الاستيراد اليابانية عام 1980 ويأتي بعدهم باقي دول الخليج⁽¹⁸⁾.

اعتمدت استيرادات اليابان من الخليج العربي على مواد الطاقة بشكل الاساس اذ تمثل هذه المواد نسبة (99 %) من مجمل استيرادات اليابان ويشغل النفط الخام وحدة على نسبة (86-89 %) بينما تمثل باقي المنتجات النفطية نسبة (5-6 %) ويمثل الغاز السائل نسبة (5-7 %) ، وعند استبعاد النفط الخام وباقي مواد الطاقة من سجل الصادرات المملكة العربية السعودية الى اليابان تبقى نسبة ضئيلة جدا تمثل (1 %) للمواد الاخرى منها التمور والالمنيوم والاسماك⁽¹⁹⁾.

رافق زيادة عوائد المملكة العربية السعودية من صادرات النفط الخام منذ منتصف سبعينات قرن العشرين الى زيادة اعمال الشركات اليابانية في حقول المقاولات والاعمال المشتركة بين الشركات اليابانية والخليجية اذ اصبح هذا النمط احد ركائز التعاون الاقتصادي

بينهم ويعود هذا الى تفضيل المملكة العربية السعودية الى تكليف الشركات اليابانية بإنجاز المشاريع الحيوية والمهمة داخل المملكة لما تتميز به العروض من مواصفات تكنولوجية واسعار ملائمة قياسا مع باقي الشركات العالمية، كذلك سمعة الشركات اليابانية التي تمتاز بدقة ومرونة العمل والانجاز⁽²⁰⁾.

كانت الشركات اليابانية تفضل الحصول على مثل هذه العروض لأنها تضمن تسويق منتجاتها في دول الخليج العربي كذلك ما ميز هذه العقود من ارباح عالية قياسا بمناطق العالم الاخرى . كانت هذه الاعمال ولاسيما الاعمال المشتركة تضمن لليابان استمرارية تدفق النفط والغاز والمنتجات البتروكيمياوية نصف المصنعة الى اليابان بعد ان توجهت اليابان في المشاركة بقيام المجمعات البتروكيمياوية قرب مصادر الطاقة وزيادة استيراداتها من المنتجات البتروكيمياوية لتقلل من اعتمادها على النفط الخام المستورد⁽²¹⁾.

وفيما يتعلق بالتصدير فتعد اليابان ثاني أكبر سوق للصادرات للمملكة العربية السعودية مما عكس الترابط الاقتصادي بينهم اذ زادت صادرات اليابان الى دول الخليج فقد بلغت (3,225) مليون دولار عام 1975 بنسبة (6%) و (8,169) مليون دولار عام 1981 وبنسبة (9%) من مجمل صادرات اليابان خلال السنوات المذكورة، مع ان حصة دول الخليج من صادرات اليابان اقل من حصتها من الاستيراد لكنها تعد طرفا " مهما وحيويا في شراء السلع اليابانية"⁽²²⁾.

وعند مقارنة الصادرات اليابانية الى دول الخليج العربي من قيم الاستيرادات منها يتبين ان الميزان التجاري يتميز بالفائض لصالح دول الخليج العربي⁽²³⁾ خلال السنوات من 1975 الى 1981 اذ زاد هذا الفائض من (3,817) مليون دولار عام 1975 الى (9,563) مليون دولار عام 1976 ثم استمر بالزيادة حتى وصل (29,877) مليون دولار عام 1981 ،يبين الجدول في ادناه حجم تصدير اليابان الى المملكة العربية السعودية بملايين الدولارات⁽²⁴⁾.

صادرات اليابان الى دول الخليج بملايين الدولارات

الدولة	1975	1978	1979	1980	1981
المملكة العربية السعودية	1,351	3,254	3,829	4,856	5,876

بينما تعتمد اليابان على مواد واسعة ومنتجات كثيرة تصدرها الى المملكة العربية السعودية منها وسائل النقل، الاجهزة الكهربائية، المكائن، الاجهزة الدقيقة والالكترونية، الفولاذ

والمنتجات المعدنية. وخلال السنوات الاخيرة من سبعينات القرن العشرين تزايدت نسبة صادرات اليابان اليهم من المواد الانتاجية حيث ابرمت عدة شركات يابانية عقود معهم على انشاء عدد كبير من المشاريع التنموية مثل مصانع تحلية المياه, مصانع الانتاج البتروكيمياوية, محطات توليد الكهرباء والاجهزة والمعدات ذات الاشغال العامة والموانئ والطرق العامة والمطارات⁽²⁵⁾.

ظهر تعاون جديد في نهاية سبعينيات القرن العشرين بين الشركات اليابانية و المملكة العربية السعودية اضافة الى عقود المقاولات وهو اقامة مشاريع صناعية مشتركة على اساس المشاركة بينهم واكثر هذه المشاريع اقيمت في المملكة العربية السعودية اذ اسهمت الشركات اليابانية الى اقامة مجمعين بتروكيمياوية من اصل سبع مجمعات مهمة في المملكة العربية السعودية في مدينتي الجبيل وينبع⁽²⁶⁾.

ثانياً: العلاقات الاقتصادية اليابانية - المملكة العربية السعودية 1971-1981

1- مرحلة البناء والتفاهم الاولى 1971-1973

يعد العامل الاقتصادي جوهر العلاقة بين اليابان ودول الخليج عامة والمملكة العربية السعودية خاصة إذ تمثل المصالح الاقتصادية أساساً للتعاون المتبادل فالأولى دولة تفتقر إلى الطاقة لاسيما النفط الذي يعد عصب الحياة الاقتصادية وتعتمد على استيراده من الخارج وعلى وجه الخصوص من العالم العربي وبالتحديد من دول الخليج العربي, فهي منطقة حيوية للمصالح اليابانية ويعد النفط من مطالب اليابان الملحة، ونتيجة لذلك فقد اتبعت اليابان في أوائل سبعينيات القرن العشرين سياسة الانفتاح تجاه العرب حيث مصالحها النفطية وفي المقابل فإن حاجة العرب لليابان سياسياً واقتصادياً دفعهم للتقارب اليها بعدما أصبحت عملاقاً اقتصادياً تبحث عن دور سياسي في النظام الدولي الجديد فالدول العربية تعد سوقاً واسعة ليس فقط للمنتجات الصناعية اليابانية ولكنها أيضاً سوق رائجة من حيث القدرة على الدفع وقدرتها التجارية الكبيرة⁽²⁷⁾.

كانت زيارة الملك فيصل بن عبد العزيز لليابان عام 1971 زيارة ناجحة اذ اثمرت على توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين واجراء عدة اتفاقيات اقتصادية اذ ارسى قواعد متينة في العلاقات في جميع نواحي التواصل وهما العلاقات السياسية والاقتصادية فقد انطلقت العلاقات بين الدولتين بعد هذه الزيارة الى اوسع مدى⁽²⁸⁾.

بعد انتهاء الملك فيصل زيارته لليابان قامت البعثة الاقتصادية اليابانية للخليج العربي برئاسة السيد سوهي ناكاياما "Suhi Nakayama" رئيس وكالة المؤسسة الفنية لما وراء البحار والرئيس الاسبق لبنك اليابان الصناعي المحدود في حيزران من

العام نفسه بزيارة للمملكة لإكمال الاجراءات القانونية وعقد عدة لقاءات مع الحكومة السعودية وتناولت المباحثات امكانية زيادة التعاون بين البلدين وناقشت النقاط التالية: المزايا والاعفاءات التي يتمتع بها راس المال الاجنبي ونظام الحماية وتشجيع الصناعات المحلية ومجالات الاستثمار في السعودية وتشجيع الشركات اليابانية للاستثمار في المملكة العربية السعودية وزيادة التعاون الفني والاقتصادي الياباني⁽²⁹⁾. كما ناقشت البعثة قيام اليابان بتدريب الايادي العاملة في صناعة البترول والبتروكيماويات والمواصلات والصحة والزراعة وزيادة التبادل التجاري وتم تشكيل لجنة خاصة برئاسة وزير البترول والثروة المعدنية تعنى بتحقيق هذه النقاط ودراسة زيادة التعاون الاقتصادي بين البلدين كذلك ضرورة عقد اتفاقية بين البلدين لتطوير التعاون الفني والاقتصادي⁽³⁰⁾.

تعد المملكة العربية السعودية اكبر مستورد للسلع اليابانية فقد استوردت في عام 1971 ما قيمته (56,531) مليون ين أي نحو (614.7) مليون ريال سعودي مسجلة بذلك زيادة مقدارها (555) عن عام 1970. وفي عام 1972 ارتفعت واردات المملكة العربية السعودية من اليابان فأصبحت (989) مليون ريال أي أن الزيادة بلغت (37.3) مليون ريال فتكون نسبة الزيادة عن عام 1971 نحو (70%)⁽³¹⁾.

أما صادرات المملكة العربية السعودية من النفط الى اليابان فقد بلغت في عام 1971 (2782.8) مليون ريال سعودي وفي العام 1972 ارتفعت القيمة إلى (3500.1) مليون ريال أي بفارق قدره (717.3) مليون ريال وزيادة مئوية قدرها (25.7%) وتأتي اليابان في المرتبة الثانية في استيراد النفط السعودي بعد دول السوق الأوروبية المشتركة إذا أنها تستوعب ما نسبته (15.4%) من إجمالي صادرات النفط وشكل ذلك زيادة معدلها (25.75%) في عام 1971 ولعل السبب في تزايد واردات اليابان النفطية من المملكة العربية السعودية يرجع إلى الروابط الاقتصادية التي توثقت مؤخرا بين البلدين فقد وافقت المملكة العربية السعودية واليابان على تكوين لجنة مشتركة لتقوية مشاريع التنمية الاقتصادية الرئيسة في السعودية مقابل تقديم اليابان للمملكة العربية السعودية مساعدات تدخل في التنمية الصناعية مما يساعدها على تأمين الموارد النفطية لليابان⁽³²⁾.

من المقرر أن تنفذ هذه اللجنة المشاريع من قبل مجموعة شركات ميتسوبيشي "MitsuiBussan" والتي ستأخذ على عاقتها تصنيع وتصدير الميثانول "Methanol" المقترح كبديل للغاز الطبيعي المسيل "L.N.G." وكذلك تم الاتفاق على إقامة مجمع للصناعات الكيماوية في المملكة العربية السعودية برأسمال قدره نحو (1000) مليون دولار⁽³³⁾.

وقد سبق أن عهدت الاستشارية اليابانية بتوسيع مصفاة جديدة في مدينة الرياض وقد بدأت الأعمال التمهيدية هنالك عام 1971 وبدأت في الإنتاج في بداية عام 1972 عندنا عشر على النحاس والحديد والزنك في منطقة الامتياز الياباني في شمال المدينة المنورة وعملت الاستثمارات اليابانية المباشرة في المملكة العربية السعودية وما قدمته من خدمات استشارية على رفع نسبة الصادرات اليها من السلع الرأسمالية وعملت على تقوية الروابط بين البلدين⁽³⁴⁾.

شهد عام ١٩٧٢ زيارات مكثفة من قبل مسؤولين سعوديين الى اليابان مختصين في الامور الاقتصادية ومنهم هشام محي الدين⁽³⁵⁾ وزير الدولة ورئيس منظمة التخطيط المركزي في شهر شباط والأمير سعود الفيصل⁽³⁶⁾ نائب وزير النفط والثروة المعدنية في شهر ايار والأمير محمد الفيصل⁽³⁷⁾ نائب وزير الزراعة والمياه في شهر حزيران⁽³⁸⁾.

الا ان تلك العلاقات لم تدم طويلا" فقد افاقت اليابان على صدمة كبيرة من خلال قرار حضر النفط ولأول مرة تنتبه الى امرين وهما علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية وعلاقتها مع العرب . فقد أثار القرار جدلا واسعا داخلها، وأرادت اتخاذ قرار جديد أكثر تعاطفاً مع العرب لتجنب النتائج الاقتصادية المحتملة لإجراءات الحظر العربي، وبعد أن تم فرض خفض الإنتاج على شركة الزيت العربية والذي يعني أن اليابان لن تعامل كدولة صديقة، قررت وزارة الخارجية اليابانية إيفاد مبعوثين سرين للقيام بالاتصالات مع المملكة العربية السعودية⁽³⁹⁾.

أن التغير في السياسة اليابانية ترافق مع المطالب الأمريكية بفتح الأسواق اليابانية أمام منتجاتها وذلك بهدف خفض العجز التجاري اذ ادعى الأمريكيون بأن اليابان التي استفادت من المظلة الأمنية الأمريكية وتمتعت بقدرة تنافسية غير عادلة مع الشركات الأمريكية داخل الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ سياسة خارجية تتعارض مع السياسة الأمريكية هذا ما فسر الاختلاف في الرأي داخل المؤسسة اليابانية وعدم امتثالها لكل المطالب العربية وهي قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع (اسرائيل) وبيع الأسلحة للعرب والضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتغير سياستها تجاه (اسرائيل) ولذلك قررت اليابان اعتماد صيغة سياسية مؤيدة للعرب من دون حدوث انشقاق مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁰⁾.

كان تغير سياسة اليابان اتجاه الصراع العربي (الاسرائيلي) وموقفها من حرب تشرين الاول 1973 دافع للدول العربية للنظر اليها كدولة صديقة كذلك من خلال العلاقات السعودية -اليابانية المتينة التي حركت الملك فيصل بن العزيز للسعي الى عدم شمول اليابان في قرار حظر النفط وبذلك استطاعت اليابان ان تتخلص من القيود الامريكية وان تتجه نحو مصالحها الاقتصادية وتتنظر الى اهمية المنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة⁽⁴¹⁾.

ان ازمة النفط كادت ان تعصف بالاقتصاد الياباني وكادت ان تؤثر سلبا على العلاقات الاقتصادية اليابانية - السعودية لولا اتباع حكومة اليابان لمصالحها التي تسارعت في اتخاذ موقف حازم خدم بلادها بعد ان رأت موقف الولايات المتحدة الامريكية الغير مشجع وعدم اعطاءها الضمانات الجدية لاستمرار تدفق النفط وكان موقفها هذا دافع لدى المملكة العربية السعودية للوقوف الى جنب اليابان والتوسط لها لدى الدول العربية لاستثناء اليابان من الحظر النفطي.

2- العلاقات الاقتصادية اليابانية - السعودية 1974-1981

ادت نهاية ازمة عام 1973 الى انتقال جديدة في العلاقات بين البلدين فقد شهد عام 1974 نوع جديد من العلاقات شمل التعاون في مجال التعليم الفني والتدريب المهني وقد بدا ذلك العام فقد تم توقيع وثيقة التعاون والهدف منها هي الاستعانة بالفنيين اليابانيين من اجل عمل تصاميم البناء لمعهد الرياض الفني الالكتروني وتقديم اليابان المعونة الدراسية مجانا وتجهيز المعهد بالأجهزة الخاصة به كذلك تم الاتفاق على ان تقوم اليابان بوضع المناهج الدراسية والمشاركة في التدريس وايفاد الخبراء وتم احاله انشاء المركز الى الشركة اليابانية "Azuza Seca Company" (42).

توسعت العلاقات الاقتصادية بين البلدين فقد تنوعت المجالات اذ شملت توطین الاستثمارات السعودية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في المملكة ولاسيما في المجالات ذات التقنية العالمية والمشروعات الصناعية التي تؤدي إلى الاكتفاء الذاتي وإيجاد فرص توظيف جيدة للكفاءات السعودية وما توفره تلك المشروعات من تحقيق الاحتياجات في المرافق الأساسية والاستثمار بما يؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية الوطنية، وقد حظيت اليابان بنصيب كبير من هذه الفرص الاستثمارية فتم الاتفاق بين هيئة المساحة الجيولوجية السعودية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) "JICA" (43) على التقيب عن معادن الأساس في منطقة أم الدمار قرب منجم مهد الذهب، كما منحت المملكة العربية السعودية الترخيص لشركة (سوميتومو كوربوريشن) "Sumito Mo Corporation" (44) اليابانية للاستثمارات لإنشاء مشروع لتحلية المياه وتوليد الطاقة بمدينة الجبيل الصناعية (45).

وخلال هذه الفترة زادت صادرات السعودية الى اليابان بشكل واضح يبين الجدول ادناه نسبة صادرات المملكة العربية السعودية الى اليابان من نسبة تصديرها العامة (46).

اجمالي قيم صادرات السعودية لليابان مقاسة الى اجمالي قيم صادرات السعودية للفترة
(1981-1977)

((مليار ريال سعودي))

السنة	اجمالي تصدير السعودية	اجمالي تصدير السعودية لليابان	النسبة
1977	153,2	29,1	18,98
1978	138,2	27,9	20,17
1979	213,2	37	17,35
1980	392,9	63,3	17,44
1981	405,5	69,5	17,15

يتضح من الجدول تزايد قيم الصادرات السعودية الى اليابان بشكل ملحوظ عدا سنة (1978) وتشكل صادرات السعودية الى اليابان نسبة كبيرة من اجمالي تجارة التصدير السعودية كذلك سجلت سنة 1980 اعلى نسبة تصدير الى اليابان .

وفي حقيقة الامر شكل النفط ومشتقاته اهم الصادرات لاسيما الزيوت المصفاة وغاز البروبان ويمكن معرفة تلك العمليات من خلال الاطلاع على الجدول ادناه الذي يبين اهم الاصناف التي صدرتها المملكة العربية السعودية الى اليابان للعوام (1980-1981)⁽⁴⁷⁾.

اهم الاصناف التي تصدرها السعودية لليابان للعوام (1980-1981)

((ببلايين الريالات السعودية))

الصف	احمالي صادرات السعودية 1980	صادرات السعودية لليابان 1980	النسبة %	اجمالي صادرات السعودية 1981	صادرات السعودية لليابان 1981	النسبة %
النفط الخام	343	55,3	16,11	384,5	61,4	16
زيوت مصفاة جزيا	0,396	0,359	90,66	0,230	0,190	82,6
بنزين	4,96	3,02	40,8	5,3	2,5	47,4
زيت ديزل	0,27	0,035	12,68	0,62	0,151	24,3
رواسب زيوت وقود	3,2	0,13	4,08	2,1	-----	-----
غاز	7,9	5,5	69,5	9,5	5,3	55,8

البروبان الخام						
اخرى	3,2	0,013	0,40	3,3	0,023	0,70

يوضح الجدول اعلاه بان صادرات المملكة العربية السعودية لليابان تتمثل اساسا من النفط ومشتقاته تأتي الزيوت المصفاة جزئيا" في المرتبة الاولى اذ استوردت اليابان كميات كبيرة منه بلغت نسبة (90,7%) عام 1980 وانخفضت النسبة في عام 1981 الى (82,6), ويأتي غاز البروبان الخام في المرتبة الثانية في قائمة استيرادات اليابان من المملكة العربية السعودية ,ومن ثما يأتي البنزين في المرتبة الثالثة, ولم تشكل صادرات المملكة العربية السعودية من رواسب زيوت الوقود لليابان اهمية تذكر الا في عام 1980 اذ بلغت نسبة (4,8%) من اجمالي صادرات المملكة العربية السعودية من هذه المادة.

وفيما يتعلق بالواردات فان اليابان تأتي في المرتبة الثانية في ترتيب الدول المصدرة الى المملكة العربية السعودية مما يؤكد عمق العلاقات التجارية بين البلدين , ويبين الجدول في ادناه تطور واردات المملكة العربية السعودية من اليابان من اجمالي واردات المملكة العربية السعودية الكلي خلال الاعوام (1977-1981)⁽⁴⁸⁾

اجمالي واردات المملكة العربية السعودية من اليابان مقاسة الى اجمالي واردات المملكة
العربية السعودية من باقي دول العالم
خلال الفترة (1977-1981) (الارقام ببلايين الريالات)

السنة	اجمالي قيم واردات المملكة العربية السعودية من العالم	اجمالي قيم واردات المملكة العربية السعودية من اليابان	النسبة %
1977	51,7	5,98	11,6
1978	69,2	10,7	15,4
1979	82,2	13,02	15,8
1980	100,3	17,99	17,9
1981	119,3	21,8	18,3

يوضح الجدول اعلاه تزايد قيمة واردات المملكة العربية السعودية من اليابان سنة بعد اخرى, اذ تشكل وارداتها من اليابان نسبة كبيرة من اجمالي الواردات اذ تشكل نسبة (11,6%) وهي اقل نسبة سجلت من واردات المملكة العربية السعودية من اليابان وتضاعفت نسبة الواردات ثلاث مرات خلال الفترة (1977-1981) وسجل عام 1978 اكبر تطور سنوي في واردات المملكة العربية السعودية من اليابان⁽⁴⁹⁾.

تعد السلع الصناعية اهم المنتجات المصدرة من اليابان اليها كون اليابان بلد فقير بالنسبة للمنتجات الزراعية وتمثل السيارات بأنواعها المختلفة اهم السلع المصدرة كذلك تأتي المواد التالية في القائمة الرئيسة من المواد المستوردة من اليابان مثل المنتجات المعدنية, البلاستيك, السليلوز, المطاط الصناعي, الانسجة, السفن ووسائل النقل الخفيفة و الأدوات البصرية والسمعية والتصويرية والسينمائية⁽⁵⁰⁾.

يبين الجدول ادناه اهم السلع المستوردة من اليابان لعامي (1980-1981) ونسبتها من قيمه استيراد المملكة العربية السعودية⁽⁵¹⁾.

اهم السلع المستوردة من اليابان لعامي (1980-1981) ونسبتها من اجمالي واردات
السعودية

((مليار ريال سعودي))

المواد	اجمالي القيمة	1980 النسبة	1981 النسبة
--------	------------------	----------------	----------------

7,5	11,41	2054	السيارات الخصوصي والاجرة
7,2	9,10	1638	الشاحنات الصغيرة (بك اب)
3,5	4,81	867	قضبان الحديد والصلب
3,9	4,42	796	النسيج
3,04	3,23	581	التلفزيونات
2,3	2,98	536	هياكل منشآت حديدية
2,2	2,73	492	اسمنت عادي
2,08	2,26	406	اطارات خارجية
3,02	2,07	372	اسلاك مغلفة
4,8	1,97	354	انابيب حديد
2,2	1,91	343	ادوات احتياطية للسيارات
1,6	1,81	325	سيارات قلاب
1,4	1,20	215	ساعات واجهزة دقيقة
1,2	0,77	138	اجهزة تكيف وتبريد

يتضح من الجدول اعلاه بان السلع الصناعية شكلت اهم واردات المملكة العربية السعودية من اليابان , ويعد قسم السيارات الصغير والاجرة اهم السلع اذ حققت المرتبة الاولى من الواردات وتأتي بعدها في المرتبة الثانية الشاحنات الصغيرة (بك اب).

من خلال قراءة الميزان التجاري بين البلدين خلال الاعوام (1977-1981) يلاحظ ميله لصالح المملكة العربية السعودية بالرغم من نمو وارداتها من اليابان بشكل ملحوظ لكنها مازالت تقل كثيرا عن صادراتها لليابان, مما اسفر عن وجود فائض في الميزان التجاري لصالح المملكة العربية السعودية وصل الى اكثر من (17) بليون ريال في عام 1978 ثم ارتفع ليصل الى (24) بليون ريال عام 1979 محققا بذلك نمو سنوي بنسبة (39,1%)⁽⁵²⁾. وارتفع الفائض التجاري لصالح المملكة العربية السعودية في عام 1980 ليلبلغ اكثر من (45) بليون ريال بزيادة (89%) عن العام السابق⁽⁵³⁾, وارتفع في عام 1981 الى (48) بليون ريال اي بزيادة (5,4%) عن العام السابق⁽⁵⁴⁾.

ادى تذبذب وانخفاض سعر الدولار ورغبة الولايات المتحدة الامريكية بتخفيض العجز في الميزان التجاري بينها وبين اليابان في نهاية السبعينيات الى بروز سوق مال طوكيو واهتمام المستثمرين فيه, اذ ادى الى دخول رجال الاعمال والمؤسسات السعودية الى هذا السوق ولاسيما مؤسسة النقد العربي السعودي " Saudi Arabian Monetary Agency "

(55) التي استطاعت من شراء عدد كبير من الاسهم في شركات عريقة مثل (سوني ,هوندا , Mitsubishi) (56) .

بلغ عدد الشركات اليابانية العاملة في مجال الاستثمار داخل المملكة العربية السعودية ما يقارب (58) شركة ويوضح الجدول ادناه اهم خمس شركات يابانية والجهات المستفيدة منها وقيمة العقود المبرمة معها(57).

**اهم عشر شركات يابانية مستثمرة في السعودية والجهات المستفيدة منها وقيمة العقد
((الارقام بلميار ريال سعودي))**

ت	اسم الشركة	الجهة المستفيدة	قيمة العقد
1	ميتسوبيشي كوربوريشن (قسم خدمات النقل) Mitsubishi Corporation	المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) شركة كهرباء الرياض المؤسسة العامة للبترول والمعادن وزارة الطيران والدفاع شركة كهرباء الرياض(اللجنة التنفيذية العليا) الخارجية وحي السفارات المؤسسة العامة للكهرباء المؤسسة العامة للكهرباء	41,3 520 4,4 84,2 63,4 83,5 230 33,7
2	باسيفيك كونلنتش انترناشيونال Pacific Conlatch International	وزارة المواصلات وزارة المواصلات	15,8 27,8
3	كاوا ساكي للصناعات الثقيلة Kawa Saki Heavy Industries	وزارة الداخلية- المديرية العامة للدفاع المدني	347,8
4	مجموعة شركات K.T.K.N	وزارة المالية والاقتصاد الوطني	268,1
5	ستواند المحدودة Steward Ltd	وزارة البرق والبريد والهاتف	36,6

يبين الجدول اعلاه بان الشركات اليابانية العاملة في مجال الانشاءات والمقاولات حظيت بنسبة عالية في مجال الاستثمار بنسبة (68,9%) قياسا في باقي الشركات العاملة في المملكة

العربية السعودية، كما يبين الجدول بان قيمة العقود بين الشركات اليابانية والسعودية بلغت (14,6) بليون ريال سعودي⁽⁵⁸⁾.

مع زيادة العلاقات التجارية بين البلدين تكونت شركات مشتركة تجمع راس مال سعودي وياباني واستثمرت هذه الشركات في جميع المجالات اذ بلغ العدد الكلي للشركات المشتركة (43) شركة لنهاية سنة 1981 برؤوس اموال بلغت (335) مليون ريال ، يوضح كبر راس المال مدى العلاقات العميقة بين البلدين⁽⁵⁹⁾.

لقد استخدمت المملكة العربية السعودية الخبرات اليابانية بالإضافة الى رؤوس الاموال اليابانية اذ بلغ عدد العاملين اليابانيين في المشاريع التنموية داخل المملكة العربية السعودية ب (4) الالف عامل⁽⁶⁰⁾. لقد ساعد نقل التقنيات والخبرات اليابانية الى المملكة العربية السعودية وبشكل مشاريع مشتركة الى تحقيق تنمية اقتصادية عالية كذلك حققت اليابان ارباحا هائلة من خلال ذلك الاستثمار ، مما عزز العلاقات الاقتصادية والتنموية بين البلدين⁽⁶¹⁾.

3- اللجنة الاقتصادية السعودية اليابانية المشتركة:

ومن ضمن العلاقات الاقتصادية ذات الصلة تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة للنظر بالمشاريع المهمة وبالفعل تشكلت لجنة اقتصادية مشتركة بين المملكة العربية السعودية واليابان في عام 1970 اهتمت بإمكانية تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين وقد كان اول ثمارها عقد اتفاقية تجارية بين في اذار 1975 ومثل السيد هشام محيي الدين ناظر⁽⁶²⁾ وزير التخطيط السعودي الجانب السعودي ومثل الجانب الياباني وزير التجارة والصناعة الدولية. عقدت اللجنة عدة اجتماعات ناقشت سبل التعاون الاقتصادي وتذليل العقبات امام تطوير العلاقات السعودية اليابانية⁽⁶³⁾.

عقد الاجتماع الاول في الرياض عام 1976 برئاسة وزير التخطيط السعودي ومن الجانب الياباني وزير التجارة الخارجية وتم مناقشة عدة نقاط منها مساهمة اليابان بإقامة عدة مشاريع صناعية مشتركة وفق خطط التنمية السعودية واختيار عدة مشاريع مقدمة من الجانب الياباني ومناقشة الفائدة الاقتصادية منها للسعودية كان منها مصنع الصلب ومصنع الميثانول الكيميائي ومصنع انتاج الانابيب الفولاذية كما ناقشت استعداد اليابان بالمشاركة في مشاريع تحلية المياه وفي نهاية الاجتماع اتفق الطرفان على تعيين سكرتارية للجنة مكونة من شخصين او ثلاث يمثلون كل جانب ويكون مقرها في الرياض⁽⁶⁴⁾.

تم عقد الاجتماع الثاني في طوكيو عام 1978 وترأس الوفد السعودي وزير التخطيط وترأس الجانب الياباني وزير الخارجية و وزير التجارة والصناعة الدولية وناقش الاجتماع عدة

نقاط مهمة منها مشروع الميثانول والبتروكيمياويات وابدى الجانب الياباني تقديم المساعدات والتسهيلات للشركات اليابانية للمشاركة في دعم انشاء مصنع الميثانول الذي تم الاتفاق على أقامته في السعودية بين مجموعة شركات يابانية وسابك⁽⁶⁵⁾ كذلك اشار الجانب الياباني على نهج جديد ستقوم فيه شركة ميتسوبيشي لنقل التكنولوجيا الحديثة في مشاريع البتروكيمياويات كذلك تمت مناقشة مشاريع تحلية المياه المالحة وتم الاتفاق على ارسال وفد فني ياباني الى السعودية⁽⁶⁶⁾ .

عقد الاجتماع الثالث للجنة في عام 1981 في الرياض بحضور وزير التخطيط السعودي و وزير التجارة والصناعة الدولية اليابانية وتم مناقشة عدة نقاط والاتفاق على ضرورة تنفيذ المشروع المشترك (الشركة الشرقية للبتروكيمياويات) وفق الجدول الزمني بدون تأخير وتخفيض التكاليف وتدريب الموظفين السعوديين , وناقش الاجتماع مشروع مصنع البتروكيمياويات الذي تم توقيع عقد في 23 ايار 1981⁽⁶⁷⁾ , كما ناقش الاجتماع تطلع الجانب الياباني على توقيع المملكة العربية السعودية على محضر المباحثات الذي وقعته وكالة التعاون الدولي اليابانية في اذار 1981 لمشروع تحلية مياه البحر, كذلك تمت دراسة مشروع معالجة المياه المالحة بطريقة التناضح العكسي لمدينة الرياض, وناقش الاجتماع مشروع الميثانول اذ اشار الجانب الياباني بان الشركة التضامنية التي تأسست في عام 1980 يسير انشاء مصنعها بشكل جيد جدا⁽⁶⁸⁾ ⁽⁶⁹⁾ .

الخاتمة:

1. اتجهت اليابان بعد التخلص من الاحتلال الامريكي الى الصناعة فان دستورها الجديد (الموضوع من قبل الدول العظمى التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية) نص على تخلي اليابان عن النزعة الحربية وعدم امتلاك جيش اذ انها اعتمدت على الولايات المتحدة الامريكية بدفاع عنها حسب المعاهدة المعقودة بينهم, لذلك استطاعت اليابان في خلال عدة سنين ان تصبح دولة صناعية كبرى.
2. تعد المملكة العربية السعودية اول الاراضي التي وطأتها الشركات النفطية اليابانية بعد حصولها على امتياز تنقيب النفط في المنطقة المحايدة بين المملكة العربية والسعودية والكويت عام 1957.
3. اتسمت سبعينيات القرن العشرين بتطور العلاقات الاقتصادية بين اليابان والمملكة العربية السعودية واتسع التبادل التجاري بينهم.

4. بدأت السياسة الاقتصادية اليابانية تجاه دول منطقة الخليج العربي فعليًا منذ الحظر النفطي في عام 1973 والتي بدأت بإتباع دبلوماسية اقتصادية كان الممهد الأول لها إرسال البعثات الاقتصادية التي لا تخلو أهدافها البعيدة المدى من محاولة السيطرة على اقتصاديات الدول الخليجية بوجود الفارق الكبير في التطور الاقتصادي والتقني، وامتلك اليابان لسياسات اقتصادية عميقة قامت باتباعها من خلال استخدام سياسة الترغيب والترهيب على دول المنطقة.
5. نجحت اليابان باستغلال المعونات التي اقتصرت على التعاون التقني والتي تدخل في مجال قوة اليابان الناعمة من خلال محاولة التأثير السياسي بوسائل اقتصادية ومما يؤكد ذلك أن تأسيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) تم في عام ١٩٧٤ وأغلب الظن أنها جاءت كرد فعل على الحظر النفطي في عام ١٩٧٣.
6. اعتبر النفط عصب العلاقات بين اليابان و المملكة العربية السعودية بسبب مكانته في الاقتصاد الياباني وكون اليابان تستورد جميع احتياجاتها منه من دول الخليج العربي اذا وصل نسبت ما تستورده اليابان من الخليج العربي ب (97%).
-
-

- (¹) عادل دهش، التجارة الدولية لليابان، ج 1، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، 1985، ص 32.
- (²) المصدر نفسه، ص 33.
- (³) باتريك سميث، اليابان رؤية جديدة، ترجمه: سعد زهران، مكتبة الاسكندرية، مطبوعات عالم المعرفة، 2001، ص 381.
- (⁴) عادل دهش، المصدر السابق، ص 36.
- (⁵) Kenichi Ohno ,The Economic Development of Japan, Grips, Tokyo,2006, p.165.
- (⁶) يتم تعريف الميزان التجاري والذي يطلق عليه باللغة الإنجليزية المصطلح التجاري والاقتصادي Balance of trade، بأنه الفرق في القيمة بين مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات أو المبيعات خلال فترة زمنية معينة اصطلاح على أن تكون سنة ميلادية، وهو جزء من سجل أكبر يضم تبادل الخدمات والأموال ويسمى ميزان المدفوعات. ويقصد بالصادرات قيمة السلع التي أنتجت داخل البلد وبيعت لمقيمين في الخارج، أما الواردات فهي قيمة السلع التي استُفِدَت من خارج البلد.. للمزيد ينظر: <https://political-encyclopedia.org>
- (⁷) عادل دهش، المصدر السابق، ص 37.
- (⁸) Kenichi Ohno ,Op.Cit, p 171.
- (⁹) عصام اسعد محسن، ازمة الاقتصاد الياباني وانعكاساتها على السياسة الخارجية لليابان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2005، ص 111.
- (¹⁰) صلاح حسن محمد، السياسة الخارجية اليابانية تجاه الوطن العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، 1982، ص 417.
- (¹¹) عصام اسعد محسن، المصدر السابق، ص 72.
- (¹²) المصدر نفسه، ص 74.
- (¹³) زينب عبدالله، الدور الاقتصادي الياباني في الاقتصاد العالمي وافاق المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2001، ص 69.
- (¹⁴) بدر عبد العاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية (دراسة في أثر لتحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر. د.ت، ص 159.
- (¹⁵) Willam W. Lockwood, The Economic Development of Japan, London, Oxford University press, 1955, p 315.
- (¹⁶) مالك عنيد منصور، الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد والتجارة الخارجية لليابان، وزارة التجارة العراقية، 1979، ص 9.
- (¹⁷) Willam W. Lockwood, Op.Cit., p. 317.
- (¹⁸) عبد الأمير رحيمه العبود، اليابان تجربة التطور، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، سلسلة الخليج العربي والعالم، 1985، ص 59.
- (¹⁹) مالك عنيد منصور، المصدر السابق، ص 23.
- (²⁰) محمد علي الفراء، اليابان والخليج العربي، مقال منشور، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، العدد 3، 1975.
- (²¹) Rene Rieger, The foreign policy of the Arab Gulf Monarchies from 1971 to 1990, Thesis of Doctor, University of Exeter, 2013, p.84.
- (²²) Willam W. Lockwood,Op.Cit., p.320.
- (²³) صالح خضر محمد، "التاريخ الاقتصادي لنفط كركوك"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد 14، العدد 3، 2007، ص 292.
- (²⁴) عبد الامير رحيمه عبود، المصدر السابق، ص 60.
- (²⁵) Willam W.Lockwood,Op.Cit., p.325.
- (²⁶) عبد الامير رحيمه العبود، المصدر السابق، ص 63.
- (²⁷) مخلد عبيد مبيضن، السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة من 1973 إلى 2004، بحث منشور، مجلة الدراسات دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 33، عدد 3، 2006، عمان، الاردن، ص 516.
- (²⁸) اهتمت اليابان اهتمام واسع بزيارة الملك كما انتشرت في الصحف اليابانية خلال زيارة الملك فيصل اعلانات الترحيب الكثيرة لكبرى الشركات اليابانية منها، TOYOTA, NISAN, N.Y.K LINK, SONY.
- (²⁹) عصام السمور، المصدر السابق، ص 58.
- (³⁰) حسين علي الشرع، التطور الاقتصادي في المملكة ومستقبل التنمية، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1984، ص 17.
- (³¹) مجلة غرفة تجارة وصناعة الكويت، العدد 131، نوفمبر/تشرين الثاني 1973، ص 38.
- (³²) المصدر نفسه، ص 39.
- (³³) مجلة غرفة تجارة وصناعة الكويت، العدد 139، يوليو/تموز 1974، ص 36-40.
- (³⁴) P. P. S, December, 1973, p.444.
- (³⁵) هشام محيي الدين ناظر: (1935-2015) كان أول وزير للتخطيط من 1968 حتى 1970، ثم وزيراً للنفط من 1970 حتى 1995، ثم سفيراً للسعودية في مصر من 2005 حتى 2011، وهو أول محافظ للمملكة في منظمة الدول

المصدرة للبترول (أوبك) وذلك في عام 1961 ، كما عين عام 1962 وكيلاً لوزارة النفط وهو منصب أحتفظ به حتى عام 1968. وقد منح تسعة عشر وساما من مختلف دول العالم على رأسها الملك عبد العزيز. للمزيد ينظر: صحيفة اليوم السابع الإلكترونية، 14/11/2015.

(36) سعود بن فيصل بن عبدالعزيز آل سعود: (1940\1\1-2015\7\9) ولد في قصر الكاتب بمدينة الطائف ، درس في مدرسة الامراء النموذجية بعدها اكمل دراسته الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية في ولاية نيوجرسي في وحصل على شهادة البكالوريوس في اختصاص الاقتصاد السياسي من جامعة برينستون، اول تعيين له مستشارا في وزارة البترول والثورة المعدنية، ثم عضو في لجنة التنسيق العليا بين الوزارة وشركة بترومين ، وفي عام 1970 عين نائب لمحافظة بترومين لشؤون التخطيط، بعد ذلك عين وكيلاً لوزارة البترول خلال حرب تشرين 1973، ثم عين وزير للخارجية في عام 1975 استمر في منصبه مدة (40) سنة حيث استقال من منصبه في 29/4/2015. للمزيد ينظر: فهد بن حسن دماس، سعود الفيصل حكاية مجد، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2016، ص 17.

(37) محمد بن فيصل بن عبدالعزيز آل سعود: (1937-2017\1\14)، هو الابن الثاني للملك فيصل، وبدأ مسيرته الدراسية في المدرسة النموذجية بالطائف ثم التحق بمدرسة "هن سكول" في ولاية نيو جيرسي الأمريكية، وبعدها دخل جامعة منلو في ولاية كاليفورنيا وحصل منها عام 1964 على شهادة البكالوريوس في تخصص إدارة الأعمال. تولى عام 1959 منصب رئيس مطار الرياض القديم ثم عُين وكيلاً لوزارة الخارجية واستمر في هذا المنصب حتى عام 1971 وخلال الفترة بين عامي 1971 و1976 تولى منصب الأمين العام لمؤسسة الفيصل ثم تولى رئاسة الهيئة العامة لتحلية المياه المالحة، وذلك في عهد الملك خالد وبعدها تفرغ لممارسة عدد من الأنشطة الاستثمارية الخاصة كما شغل منصب رئيس الاتحاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية الدولية وذلك منذ إنشائه عام 1976 حتى وفاته. للمزيد ينظر: صحيفة الرياض، 14/1/2017.

(38) ياناجيدا كونيو، اليابان وأزمة النفط ١٩٧٣، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٩١، ص ٥٨.

(39) كينيتشي اونو، التنمية الاقتصادية في اليابان، ترجمة: خليل درويش، دار الشروق، 2007، ص 239.

(40) ياناجيدا كونيو، المصدر نفسه، ص 71.

(41) مخلص عبيد مبيضين، المصدر السابق، ص 516.

(42) Confidential, P.R.O, F.O, NBS 1/12, 21/October 1975, p.59.

(43) Japan International Cooperation Agency الوكالة اليابانية للتعاون الدولي منظمة شبه حكومية خاضعة لولاية وزارة الخارجية تم تشكيلها في عام 1974. للمزيد ينظر موقع الشركة الإلكتروني :

<https://www.jica.go.jp/english>

(44) شركة سوميتومو كوربوريشن اليابانية: هي واحدة من أكبر الشركات التجارية العامة في سوجو شوشا في العالم ، وهي شركة متنوعة. تأسست الشركة عام 1919 وهي عضو في مجموعة سوميتومو. للمزيد ينظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/Sumitomo_Corporation

(45) فهد بن عبدالله السماري، العلاقات السعودية اليابانية جذور تاريخية ورؤية مستقبلية، دار الملك عبدالعزيز، الرياض، 2019، ص 25-26.

(46) زهير محمد علي، العلاقات الاقتصادية السعودية اليابانية (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، السعودية، 1986، ص 66.

(47) زهير محمد علي ، المصدر السابق، ص 69.

(48) المملكة العربية السعودية، مصلحة الإحصاءات العامة، إحصائية التجارة الخارجية للأعوام من (1977-1984)، نقلا عن : زهير محمد علي ، المصدر السابق، ص 72.

(49) حكمت النشاشيبي، الاستثمارات العربية في الاسواق اليابانية، نشرة الاقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 7، 1980، ص 12؛ زهير محمد علي، المصدر نفسه، ص 73.

(50) Japan and Middle East, December 1980 , p.9.

(51) المملكة العربية السعودية، مصلحة الإحصاءات العامة، إحصائية التجارة الخارجية للأعوام من (1980-1984)، نقلا عن : زهير محمد علي ، المصدر السابق، ص 76.

(52) مالك عنيد منصور، المصدر السابق، ص 15.

(53) ناجي عبد الستار محمود، "اسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد 14، العدد 1، 2007، ص 266.

(54) مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي، عام 1983، ص 23، نقلا عن : زهير محمد علي ، المصدر السابق، ص 78.

(55) أنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي في عهد الملك عبدالعزيز بموجب مرسومين ملكيين صدرتا بتاريخ 20/4/1952م الأول يقضى بإنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي وأن تكون مدينة جدة مقراً لها وتفتح لها فروعاً في المدن السعودية. والثاني يقضى باعتماد وثيقة النظام الأساسي لمؤسسة النقد العربي السعودي الملحقه بالمرسوم والأمر بوضعها موضع التنفيذ. وعين في (15/7/1952م) الأستاذ راسم الخالدي نائباً للمحافظ. وفي (5/8/1952م) صدر المرسوم الملكي بتعيين السيد جورج بلوارز (George A. Blowers) (أمريكي الجنسية) أول محافظ لمؤسسة النقد، وتشكيل أول مجلس إدارة للمؤسسة. وبدأت مؤسسة النقد العربي السعودي مزاولة عملها في مدينة جدة في 4/10/1952م. للمزيد ينظر موقع المؤسسة الإلكتروني :

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Sama_History.aspx

(56) Willam W. Lockwood, Op.Cit, p. 56.

(57) المملكة العربية السعودية، وزارة التجارة، إدارة التجارة الخارجية، تقرير عن الاستثمارات اليابانية في السعودية 1404 هـ/ 1984، نقلا عن : زهير محمد علي ، المصدر السابق، ص91.

(58) عبد الأمير رحيمة، المصدر السابق ، ص71.

(59) المملكة العربية السعودية، وزارة الصناعة والكهرباء، تقرير عن المشاريع الصناعية وغير الصناعية السعودية واليابانية المشتركة، 1406 هـ. نقلا عن : زهير محمد علي ، المصدر السابق، ص100.

(60) المصدر نفسه، ص101.

(61) كارولين بيكي، دول الخليج من تجارة اللؤلؤ الى اقتصاد المعرفة، ترجمة: سماح حمدي، مختار لعبيدي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 1917، ص106.

(62) هشام محيي الدين ناظر: (31 اب 1932 - 14 ايلول 2015) ولد في مدينة الرياض وأتم دراسته الابتدائية والمتوسطة بمدارس الفلاح. وتلقى تعليمه الثانوي في كلية فيكتوريا بالإسكندرية وحصل على شهادة أكسفورد وكمبريدج العامة. وأكمل دراسته الجامعية في جامعة كاليفورنيا (لوس أنجلوس) حيث حصل على البكالوريوس في العلاقات الدولية بمرتبة الشرف الأولى وذلك في عام 1957 وفي عام 1958 حصل على الماجستير في العلوم السياسية من نفس الجامعة وحصل على درجة الدكتوراه الفخرية في القانون من جامعة كوريا وفي عام 1991 حصل على الدكتوراه الفخرية في القانون الدولي من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. في عام 1975 أصبح أول وزير للتخطيط بعد أن تحولت الهيئة المركزية للتخطيط إلى وزارة. للمزيد ينظر:

Los Angeles Time, "Hisham Nazer Bamed Head of Saudi Oil Firm", 7 April 1988.

(63) زهير محمد علي ، المصدر السابق، ص107.

(64) المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط ، تقرير عن نتائج التعاون المشترك بين السعودية واليابان (وثائق منشورة) نقلا عن: المصدر نفسه، ص108.

(65) الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك "SABIC") (Saudi Basic Industries Corporation): وهي شركة مساهمة عامة سعودية متعددة الصناعات مركزها الرئيسي العاصمة السعودية (الرياض) تنشط في مجال البتروكيماويات والكيماويات والمبلمرات الصناعية والأسمدة والمعادن. تعتبر شركة سابك أكبر شركة عامة في الشرق الأوسط والمملكة العربية السعودية كما هو مدرج في تداول. تعود ملكية (70%) من أسهم سابك لشركة أرامكو السعودية. بالإضافة إلى المساهمين من القطاع الخاص وهم من المملكة العربية السعودية ودول أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي الست حيث كان صندوق الاستثمارات العامة التابع لحكومة المملكة العربية السعودية امتلك (70%) من أسهم سابك إلى أن اشترت أرامكو في مارس 2019 الحصة من سابك وذلك مقابل (69,001,000,000) دولار وهي أضخم شركة من حيث القيمة السوقية في سوق الأسهم السعودية بعد شركة ارامكو. كانت سابك رابع أكبر منتج للكيماويات في العالم في عام 2013 وهي حالياً ثاني أكبر منتج لمركب الإيثيلين جلايكول في العالم ومن المتوقع أن تتصدر القائمة بعد طرح مشاريع جديدة. بالإضافة لكونها ثالث أكبر منتج لمركب متعدد الإيثيلين ورابع أكبر منتج للبولي أولفين ورابع أكبر مصنع للبولي بروبيلين. كما تعد سابك أكبر منتج في العالم للمركب الكيميائي المضاد لوقود السيارات ميثيل ثالثي بوتيل الإيثر وسماد اليوريا الحبيبية والبولي كربونات والبولي فينيل والأميد متعدد الإيثر. للمزيد ينظر:

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

(66) المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، المصدر السابق ص108.

(67) إذ من المقرر يتم تشغيله في عام 1985 إذا سار العمل فيه حسب الجدول المقرر له.

(68) إذ من المتوقع انتهاء انشاء المصنع في عام 1983.

(69) المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، المصدر السابق، ص109.

Sources

1. Confidential, P.R.O, F.O, N.B.S 1/12, 21/October 1975.
2. P. P .S, December, 1973.
3. . Patrick Smith, Japan, A New Vision, translated by: Saad Zahran, Bibliotheca Alexandrina, World Knowledge Publications, 2001.
4. Badr Abd Al-Aty, Japanese policy towards the Arab-Israeli peace process (a study on the impact of global changes on the foreign policies of countries), Center for Political and Strategic Studies, Egypt.
5. Hussein Ali Al-Shara, Economic development in the Kingdom and the future of development, Dar Al-Uloom for Printing and Publishing, Riyadh, 1984.
6. Adel Dahsh, International Trade of Japan, Institute of Asian and African Studies, Al-Mustansiriya University, 1985, Part 1.

-
7. Abdul-Amir Rahima Al-Aboud, Japan, the experience of evolution, Center for Arab Gulf Studies, University of Basra, Arab Gulf and the World Series, 1985.
 8. Fahd bin Hassan Damas, Saud al-Faisal, a story of glory, Arab Expansion Foundation, Beirut, 2016.
 9. Fahd bin Abdullah Al-Samari, Saudi-Japanese relations, historical roots and a future vision, King Abdulaziz House, Riyadh, 2019.
 10. Caroline Becky, Gulf Countries from the Pearl Trade to the Knowledge Economy, translated by: Samah Hamdi, Mukhtar Labidi, Bahaa El-Din House for Publishing and Distribution, Algeria, 2017.
 11. Kenichi Ohno, Economic Development in Japan, Translated by: Khalil Darwish, Sunrise House, 2007.
 12. Malik Ineed Mansour, New Trends in the Economy and Foreign Trade of Japan, Iraqi Ministry of Trade, 1979.
 13. Yanagida Kunio, Japan and the Oil Crisis 1973, Nofal Foundation, Beirut, 1991.
 14. Kenichi Ohno, The Economic Development of Japan, Grips, Tokyo, 2006.
 15. Willam W. Lockwood, The Economic Development of Japan, London, Oxford University press, 1955.
 16. Zuhair Muhammad Ali, Saudi-Japanese economic relations (analytical study), MA Thesis (unpublished), Saudi Arabia, 1986.
 17. Zainab Abdullah, The Japanese Economic Role in the Global Economy and Its Future Prospects, Master Thesis (unpublished), Faculty of Political Science, Nahrain University, 2001.
 18. Salah Hassan Muhammad, Japanese foreign policy towards the Arab world, MA Thesis (unpublished), University of Baghdad, 1982.
 19. Essam Asaad Mohsen, The Japanese Economy Crisis and Its Implications for Japan's Foreign Policy, Master Thesis (unpublished), Faculty of Political Sciences, Nahrain University, 2005.
 20. Rene Rieger, The foreign policy of the Arab Gulf Monarchies from 1971 to 1990, Thesis of Doctor, University of Exeter, 2013 .
 21. Hikmat Al-Nashashibi, Arab Investments in Japanese Markets, Bulletin of Arab Petroleum Exporting Countries, No. 7, 1980.
 22. Muhammad Ali Al-Farra, Japan and the Arabian Gulf, Journal of Arab Gulf and Arabian Peninsula Studies, No. 3, 1975.
 23. Mukhlid Obaid Mobaideen, "The Japanese Foreign Policy Toward the Arab Region During the Period 1973-2004", Journal of Humanities and Social Sciences Studies, Volume 22, Issue 3, 2006.
 24. Japan and Middle East, December 1980 .
 25. Los Angeles Time, "Hisham Nazer Bamed Head of Saudi Oil Firm", 7 April 1988
 26. Al-Riyadh Newspaper, 1/14/2017.
 27. Al-Youm Al-Sabea electronic newspaper, 11/14/2015.
 28. Journal of the Kuwait Chamber of Commerce and Industry, No. 131, November 1973.
 29. Kuwait Chamber of Commerce and Industry magazine, Issue 139, July 1974.
 30. http://www.sama.gov.sa/ar-sa/About/Pages/Sama_History.aspx
 31. <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
 32. https://en.wikipedia.org/wiki/Sumitomo_Corporation
 33. <https://political-encyclopedia.org>

34. <https://www.jica.go.jp/english>

.